



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY



United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13) لسنة 2009

هيئة اتحادية | Federal Authority

التقرير الاقتصادي السنوي 2001م

مقدمة

أولاً: الأداء الاقتصادي لدول الخليج العربية

ثانياً: ابعاد النمو على المستوى الاجمالى

ثالثاً: أبعاد النمو على المستوى القطاعى

رابعاً: توقعات الأداء الاقتصادى لعام 2002م

خامساً : قضايا اقتصادية

مقدمة

(رجوع للبداية)

سجل الاقتصاد العالمي تباطؤاً حاداً في النمو عام 2001 ، نتيجة ضعف الأداء في المناطق الاقتصادية الرئيسية من العالم ، فيما كانت الآثار غير المباشرة على البلدان النامية أقوى بكثير مما كانت عليه في فترات الهبوط السابقة في التسعينيات .

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه معظم البلدان النامية على صعيد السياسة العامة يتمثل أساساً في تحديد أفضل الطرق لتوجيه القوى الأساسية نحو توليد الثروة وتلبية إحتياجات السكان ، وتحول هذه البلدان عن الإعتماد على تصدير السلع الأولية لتتجه نحو التنويع الاقتصادي وبما يكفل مشاركتها على نحو أكثر فاعلية في الاقتصاد العالمي .

ودولة الإمارات وسط هذه التغيرات الضخمة التي تجري على الساحة العالمية تسعى للمحافظة على اكبر قدر ممكن من التوازن لحماية انجازاتها على المستوى المحلي وصياغة علاقتها الاقتصادية مع المنطقة والعالم الخارجي ، من أجل تحقيق ذلك تهتم الدولة بتطوير مهارات الإنسان وتأهيله لمواجهة متطلبات العصر وتهتم أيضاً بالإستخدام الأمثل لثرواتها الطبيعية بما يحقق للاقتصاد الوطنى العائد الذى يضمن استمرار التنمية والعيش في مستوى لائق .

إن دور التخطيط في المرحلة القادمة سوف يشهد تغيراً يتناسب مع ظروف العولمة وتحدياتها وذلك بوضع سياسات تضمن استمرار التنمية من جهة والتأقلم مع الاوضاع المستجدة على الساحة العالمية من جهة اخرى وهذا يجعل حتمية التخطيط للمستقبل هو

أساس التحرك لبناء مجتمع على دعائم راسخه تستلهم الحكمة والنهج الاصيل من قائد مسيرة النهضة صاحب السمو الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

حميد بن أحمد المعلا وزير التخطيط

الأداء الاقتصادي لدول الخليج العربية (رجوع للبداية)

تشير التقديرات الأولية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة حققت نموا اقتصاديا بلغ نحو 2.3 % عام 2001 في حين حقق الاقتصاد العالمي نموا مشابها بلغ 2.4 % للعام ذاته ، ومن بين دول المجلس حققت كل من عمان وقطر معدلات نمو أعلى مما كان في عام 2000 بينما حققت دول المجلس الاخرى نموا متباطئا، سببه ضعف أسواق النفط العالمية الذي نجم عنه إنخفاض كبير في أسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد ، ويمثل النفط في تلك الدول ولعدة سنوات أكثر من 35 % من الناتج المحلي الإجمالي ، 75 % من إيرادات الحكومة و 85 % من الصادرات .

لقد كان أداء القطاعات غير النفطية جيدا في دول مجلس التعاون الخليجي ، مما قلل من مفعول النمو السلبي الذي سجله قطاع النفط للعام 2001 وتحقق معه نمو عام إيجابي للناتج المحلي الإجمالي في كل دول المجلس بوجه عام .

كان التوسع هو السمة الغالبة على الموازنات الحكومية للعام 2001 بسبب الزيادة التي طرأت على عوائد النفط عام 2000 ، مما عزز نمو القطاعات غير النفطية علاوة على أن سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي التي أتبعتها حكومات هذه الدول أدت إلى تعزيز النمو الاقتصادي عام 2001 .

يرتبط الطلب على اليد العاملة في دول المجلس بالاضعاف الاقتصادية السائدة ففي عام 2001 قلت فرص العمل بشكل عام ، وتختلف طبيعة أسواق العمل في دول المجلس فالعاملين الأجانب يشكلون الجزء الأكبر من قوة العمل إذ تتراوح نسبتهم بين 33 % —

90 % من اجمالي القوة العاملة ، في حين أن معدلات النمو السكاني بين مواطني دول المجلس من أعلى المعدلات في العالم إذ يزيد متوسطها عن 3.5 % سنويا ولأن حوالي 70 % منهم في المتوسط تقل أعمارهم عن الثلاثين عاما فسوف يستمر تزايد السكان والعمالة الوطنية الجديدة بمعدلات مرتفعة نسبيا لعدة سنوات آتية ، وتترك حكومات دول المجلس ضرورة إيجاد فرص عمل لمواطنيها ، وهي تتبع سياسة مزدوجة في إيجاد تلك الفرص والتي تعتمد على دعم النمو الاقتصادي من ناحية وإحلال المواطنين محل العاملين الأجانب من ناحية أخرى .

تشير التقديرات الأولية إلى أن معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2001 تراوحت بين 0.2 % ، 2.5 % ولأن عملات دول المجلس مرتبطة بسعر الدولار الأمريكي بإستثناء الدينار الكويتي ، فقد أرتفعت قيمتها خلال عام 2001 إلى جانب الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الأخرى ، وأدى ذلك إلى إنخفاض تكاليف الواردات مما ساعد على إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة نسبيا ، ومع ذلك وكنتيجة مباشرة للزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية وفي إستهلاك القطاع الخاص تشير التقديرات الأولية إلى أن معدلات التضخم إرتفعت إرتقاعا طفيفا في عام 2001 في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي .

تدهورت الأوضاع المالية بسبب زيادة المصروفات الحكومية لدول المجلس بصورة كبيرة وإنخفاض العوائد النفطية مما جعل أوضاع الميزانية في عام 2001 أسوأ بكثير مما كان متوقعا ، حيث حققت غالبية دول المجلس عجزا في تلك الميزانيات لم يكن متوقعا .

(رجوع للبداية)

أبعاد النمو على المستوى الإجمالي

توضح المؤشرات أن اقتصاد الدولة حقق نجاحا ملموسا واستطاع التكيف مع الضغوط والأزمات التي تعرضت لها المنطقة

نتيجة التذبذب في أسعار النفط والأحداث العالمية الأخرى والتي أثرت بوضوح على نمو الاقتصاد العالمي .

لاشك أن للسياسات الحكيمة التي تبنتها الدولة من إعادة النظر في الأولويات الاقتصادية وأنماطها الإستهلاكية والاستثمارية ، كان لها أكبر الأثر في تجنب كثير من الضغوط التي مرت بدول العالم وخاصة النامية منها .

وتفيد المؤشرات الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام 2001 تراجع بشكل عام بسبب ما شهده عام 2001 من تقلبات في أسعار النفط العالمية أثرت بشكل مباشر على مساهمة قطاع النفط في الناتج بينما ساهمت القطاعات الأخرى بنمو إيجابي حد من تراجع القيمة الإجمالية للناتج المحلي للدولة .

وفيما يلي صورة مختصرة عن الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الدولة عام 2001

1- الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام 2001 حوالي 248 مليار درهم بإنخفاض نسبته 3.8 % عن عام 2000 ، ورغم ذلك فإن قيمة الناتج المحلي بدون النفط حقق ما قيمته 179 مليار درهم بنسبة 72 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2001 وبزيادة قدرها 4.8 % عن عام 2000 ، وهو مؤشر جيد على تحسن الأوضاع الاقتصادية للقطاعات غير النفطية ودليل على قدرة الاقتصاد الوطني على تخطي الصعوبات والعقبات الناجمة عن إنخفاض العوائد النفط .

و بتتبع هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا بدون قطاع النفط عام 2001 نجد أن قطاع الصناعات التحويلية قد ساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي حيث حقق ما نسبته 19.3 % ويرجع ذلك لإهتمام الدولة بهذا القطاع بهدف تنويع مصادر الدخل لمواجهة تدني عوائد قطاع النفط وخلق قطاع صناعي قادر على دعم مسيرة التنمية ، وتبرز صناعة البتروكيماويات والغاز كأحدى الأنشطة الصناعية الهامة بالدولة ، كما أن الإهتمام بإقامة مناطق صناعية متخصصة

إضافة إلى المناطق الحرة وما تحتويه من صناعات متنوعة بين المتوسطة والكبيرة كان له أكبر الأثر في نمو هذا القطاع ، ويأتي قطاع الخدمات الحكومية بما يشمل من الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية وغيرها محققا ما نسبته 15.4% بسبب اهتمام الدولة بنشر التعليم بأنواعه العام والفني والجامعي والتقني وانتشار المدارس في أنحاء الدولة ، كما أن هناك حرص على استمرار الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية بالمستوى اللائق .

كما حقق قطاع التجارة وخدمات الإصلاح ما نسبته 12.8% وترجع أهمية القطاع لكونه المحرك الأساسي لعملية التنمية حيث يوفر لها ما تحتاجه من السلع الرأسمالية والوسيطه والمواد الأولية كما أنه يلبي الاحتياجات السكان المتزايدة من السلع الاستهلاكية ويضطلع القطاع الخاص بغالبية النشاط التجاري في الدولة ، كما حقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال ما نسبته 11% وهذا يعكس اهتمام الدولة في توفير المسكن الملائم للمواطنين بشكل خاص في كافة أرجائها وتلبية الطلب المتزايد على السكن لكافة السكان .

وحقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 10.1% ويرجع ذلك إلى ضخامة حجم الإستثمارات التي وجهت إلى هذا القطاع بإعتباره أحد ركائز التنمية في الدولة .

وساهم قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بنسبه قدرها 9.7% وذلك نتيجة الحركة العمرانية الواسعة التي تشهدها الإمارات في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

2- الاستثمارات الثابتة

أولت الحكومة الجانب الاستثماري اهتماما خاصا ، إذ تم تخصيص نسب مالية من الإيرادات العامة لتمويل مشاريع التنمية ، كما قدمت الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص بهدف زيادة كفاءته في تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية .

فقد ارتفع حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة عام 2001 إلى 58.7 مليار درهم عما تم تنفيذه عام 2000 وهو 57.4

مليار درهم وبلغت نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي عام 2001 نحو 23.6 % وهي نسبة تعبر عن أهتمام الدولة بالجانب الاستثماري لتحافظ على قوة دفع عملية التنمية .

وبتحليل الهيكل القطاعي للاستثمارات يتضح أن هناك خمسة قطاعات استحوذت على 72% من استثمارات الدولة عام 2001 ، يأتي قطاع النقل والتخزين والاتصالات في مقدمة تلك القطاعات إذ نفذ استثمارات بنسبة 17% من جملة الاستثمارات المحققة في هذا العام ، حيث اقيمت عدة مشاريع في أنشطته مثل مشاريع الطرق والجسور وتوسعات بالمطارات وزيادة في مشاريع الاتصالات .

يأتي قطاع العقارات وخدمات الأعمال في المرتبة الثانية إذ حقق ما نسبته 16.7% من جملة ما تم تحقيقه من استثمارات ثابتة عام 2001 ، كما نفذ قطاع الصناعات التحويلية مشروعات تركزت غالبيتها في القطاع العام وخاصة في الصناعات البتروكيمياوية ، و يقوم برنامج المبادلة (الاوفست) بتأسيس المشروعات المشتركة في مجالات صناعية بالدولة كبناء السفن ومحطات التبريد ومشروع الغاز مع دولة قطر (دولفين) وتعمل الحكومة على تفعيل دور القطاع الخاص في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونفذ قطاع الصناعات التحويلية استثمارات نسبتها 16.4% من جملة استثمارات عام 2001 .

كما ان قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) نفذ استثمارات بلغت نسبتها 12.8 % من جملة الاستثمارات وهي مشروعات التنقيب وتطوير الحقول .

و قطاع الكهرباء والماء نفذ ايضا استثمارات نسبتها 9.2 % في صورة مشروعات لزيادة الطاقة الكهربائية والمائية لتتواءم مع متطلبات النهضة الاقتصادية والعمرانية بالدولة .

3- التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما وفاعلا في الاقتصاد الامارات ، حيث تعتمد معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة على

الإيرادات المتحصلة من صادرات النفط الخام ، كما أن الواردات تساهم بصورة مباشرة في تلبية احتياجات الطلب المحلي على مختلف السلع سواء للاستثمار أو للإستهلاك .

تشير البيانات إلى أن الفائض في الميزان التجاري قد انخفض للعام 2001 إلى 38.2 مليار درهم مقارنة بـ 54.4 مليار درهم للعام 2000 ، ويعزى ذلك لإنخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام من 79.5 مليار درهم إلى 66.1 مليار درهم وكذلك إنخفاض قيمة الصادرات من المنتجات النفطية والغاز .

بلغت اجمالي قيمة صادرات الدولة 171.3 مليار درهم عام 2001 وكانت في عام 2000 نحو 183 مليار درهم وتشير البيانات الى أن الصادرات عام 2001 يغلب عليها النفط الخام إذ بلغت مساهمته في الهيكل الإجمالي لصادرات الدولة ما نسبته 38.6 % أما المنتجات النفطية فبلغت نسبتها 3.8% وصادرات الغاز 7.4% وصادرات المناطق الحرة 12.5% وسبائك الذهب 4.4% أما إعادة التصدير فبلغت نسبتها في هيكل الصادرات 29% والصادرات الأخرى 4.3% .

كما بلغت الواردات عام 2001 نحو 133.1 مليار درهم مقابل نحو 128.6 مليار درهم عام 2000 ، وترجع الزيادة في حجم الواردات الى الحاجة لتلبية الطلب المتزايدة على السلع الإنتاجية والاستهلاكية اضافة الى وجود الوفرة المالية .

بلغت نسبة الواردات السلعية من الحجم الكلي للواردات 76.8% وواردات المناطق الحرة بلغت نسبتها 16.6% ونسبة الواردات من السبائك الذهبية 6.6% من جملة الواردات .

لا شك أن الزيادات المستمرة في الواردات تحتاج الى شيء من امعان النظر في هيكلها واثره السلبي على الميزان التجاري ، فالصادرات تتأثر بعوامل خارجية أما الواردات فخاضعة لعوامل محلية يمكن السيطرة عليها ولو تركت الظروف التي أدت إلى تزايد الواردات على حالها فإن الأعباء التي يتحملها التصدير والذي يشكل النفط الخام الجزء الأكبر منه تزايد ، لذا فإن جوهر القضية يكمن في السيطرة على الواردات وإدارتها بكفاءة .

4- الاستهلاك النهائي

تشير البيانات إلى أن قيمة الاستهلاك النهائي قد ارتفعت من 152 مليار درهم عام 2000 إلى 159 مليار درهم عام 2001 بمعدل زيادة قدره 4.6% وكانت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 59% إلى 64% بين عامي 2000 ، 2001 ، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى وضع ضوابط للحد من ارتفاع الاستهلاك ، وبشكل عام فإن التطور بمعدلات الاستهلاك ترجع إلى أسباب من أهمها السياسات العامة للدولة والتي استهدفت قدر الإمكان عدم المساس بنوعية الخدمات المقدمة للسكان ، إضافة إلى التطور الحضاري والثقافي الملموس والذي أوجد أنماطا جديدة من الاستهلاك ساعد على ذلك أيضا الزيادة السكانية والمستوى المرتفع نسبيا للأجور بالدولة .

وبتحليل هيكل الإستهلاك النهائي نجد أن الإستهلاك الحكومي مثل 26% عام 2001 بينما الإستهلاك الخاص (العائلي) مثل 74% ، وقد ارتفع قيمة الإستهلاك الحكومي بين عامي 2000 ، 2001 من 40 مليار درهم إلى 42 مليار درهم وذلك لإستمرار الحكومة في تطوير ونشر الخدمات العامة بأنواعها الصحية والتعليمية 000 الخ ، كما ارتفعت أيضا قيمة الإستهلاك الخاص من 112 مليار درهم عام 2000 إلى 117 مليار درهم عام 2001 وذلك بسبب ارتفاع الدخل المتاح والميل الحدي للإستهلاك للسكان بشكل عام .

لقد أتاحت الأوضاع الاقتصادية والمالية خلال الفترات السابقة تطور الاستهلاك بمعدلات عالية نظرا للوفرة المالية إلا أن الظروف العالمية والمحلية تتطلب ضرورة إتخاذ خطوات للحد من الاستهلاك وتوجيه الموارد نحو الاستثمار .

5- المؤسسات المالية

تطورت أعمال الجهاز المالي والنقدي في الدولة تطورا كبيرا في عام 2001 ، ويظهر ذلك من خلال تطور المؤشرات النقدية ،

حيث ارتفعت السيولة المحلية الخاصة للدولة إلى حوالي 156.5 مليار درهم مقارنة بـ 141.5 مليار درهم عام 2000 وبنسبة زيادة 10.6 % ويأتي ذلك نتيجة لتطور حجم الودائع النقدية بنسبة 20.3 % حيث وصلت إلى حوالي 29 مليار درهم في عام 2001 مقارنة بحوالي 24 مليار درهم عام 2000 ، إضافة إلى ذلك فإن حجم الودائع شبة النقدية (الآجله) قد تطور بنسبة 8.9 % ليصل إلى حوالي 117 مليار درهم مقارنة بـ 107.5 مليار درهم عام 2000 وهذا يعكس مدى تطور النشاط الاقتصادي بالدولة

وفي المقابل فإن حجم السيولة الإجمالية للدولة قد تطور ليصل إلى حوالي 195 مليار درهم عام 2001 مقابل 184 مليار درهم عام 2000 وبنسبة زيادة قدرها 6 % وهي أقل من نسبة الزيادة في السيولة المحلية الخاصة ، ويأتي ذلك بسبب انخفاض ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي والتي أنخفضت من 42.4 مليار درهم عام 2000 إلى 38.5 مليار درهم عام 2001 .

تشير التغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع أن التغير في الإئتمان المحلي للقطاع الخاص عام 2001 كان أكبر من التغيرات في العوامل الأخرى وخاصة التغير في المعروض النقدي والتغير في صافي الأصول الأجنبية ، مما يعكس استمرار تطور النشاط الاقتصادي في الدولة .

ومن ناحية أخرى وصل عدد منشآت التأمين بالدولة إلى حوالي 313 منشأة ، منها حوالي 184 منشأة وطنية تمارس كافة أعمال التأمين وتغطي كافة مناطق الدولة ، كما وصل حجم أقساط التأمين إلى حوالي 3 مليار درهم حصصة الشركات الوطنية منها حوالي 2 مليار درهم .

يتميز القطاع المالي والنقدي بأنه أستطاع خلال السنوات السابقة خلق كادر وطني قادرة على المساهمة في إدارة القطاع المصرفي والمالي وإستيعاب تقنية العمل بكل أبعاده ، كما أنه يعتبر من أكثر القطاعات تنظيما وتطورا من خلال عملية الرقابة والإشراف التي يقوم بها المصرف المركزي بإعتباره السلطة النقدية الأعلى بالدولة .

ومن أهم التطورات الإيجابية لهذا القطاع خلال السنتين الأخيرين ، دخول سوق دبي وأبوظبي للأوراق المالية مجال العمل مما يعتبر رافدا مهما في تطور القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

6- السكان والمشتغلون

تحتل القضية السكانية مكان الصدارة في أولويات العمل الوطني، وذلك لما لها من تأثير على شكل ونوع التنمية بالدولة ، وكان إقرار الإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي دافعا قويا لكافة الدول لتطبيق ما تضمنته من أسس ومبادئ فأصبح من الضروري على الدولة إعداد ما يلزم لوضع تلك الإستراتيجية موضع التنفيذ لما لها من آثار إيجابية على مجمل العمل الوطني وعلاقته بسياسات التنمية البشرية التي هي هدف أساسي من أهداف التنمية .

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد السكان الدولة بلغ عام 2001 حوالي 3488 ألف نسمة بمعدل زيادة سنوي قدره 7.4 % عن عام 2000 الذي كان فيه عدد السكان نحو 3247 ألف نسمة وقد بلغ عدد الذكور حوالي 2359 ألف نسمة بنسبة 67.6% من جملة السكان عام 2001 وعدد الإناث حوالي 1129 ألف نسمة .

وبتتبع أعداد المشتغلين نجد أنهم بلغوا نحو 1736 ألف مشغل ونسبة 53.5% من جملة السكان عام 2000 وأرتفع هذا العدد ليلبلغ نحو 1853 ألف مشغل عام 2001 بنسبة 53.1% من جملة السكان .

و بتوزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية نجد أن هناك أربعة قطاعات أستحوذت في عام 2001 على 60% من جملة المشتغلين بالدولة ، فقد بلغت نسبة العاملين في قطاع التجارة وخدمات الإصلاح ما يقرب من 20% من جملة المشتغلين بالدولة ، وقطاع التشييد والبناء يعمل به 16.3% وقطاع الصناعات

التحويلية يعمل به 13% في حين يعمل بقطاع الخدمات الحكومية 11.5% من جملة المشتغلين عام 2001 0

(رجوع للبداية)

أبعاد النمو على المستوى القطاعي

القطاعات الإنتاجية

تزداد أهمية القطاعات الإنتاجية في سياسات التنمية من خلال ما ترصده الدولة من استثمارات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والكهرباء والماء والتشييد والبناء ، وتشير البيانات إلى أن هناك زيادة تحققت في حجم الاستثمارات المنفذة فقد بلغت 26.2 مليار درهم عام 2000 ونسبة 45.6% من جملة الاستثمارات في نفس العام وأرتفعت في عام 2001 لتصل إلى 27.3 مليار درهم ونسبة 46.5% من حجم الاستثمارات .

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في عام 2001 إنخفضت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي مما أنعكس على القطاعات الإنتاجية فأنخفضت مساهمت تلك القطاعات بشكل عام من 152.7 مليار درهم عام 2000 إلى 136.8 مليار درهم عام 2001 ، في حين أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة ارتفعت من 9 مليار درهم عام 2000 إلى 9.7 مليار درهم عام 2001 ويبرز النشاط النباتي الذي حقق قيمة مضافة قدرها 7.5 مليار درهم عام 2001 بالمقارنة بـ 7 مليار درهم عام 2000 0 وكذلك هناك إنخفاض طفيف في القيمة المضافة لقطاع الصناعة من 34.8 مليار درهم إلى 34.4 مليار درهم بين عامي 2000 و2001 بسبب الإنخفاض في القيمة المضافة لصناعات تكرير النفط وتسييل الغاز بينما ارتفعت القيمة المضافة لبقية الصناعات التحويلية الأخرى من 18.8 مليار درهم إلى 19.8 مليار درهم ، أما قطاع الكهرباء والماء فقد أرتفعت القيمة المضافة أيضا من 4.6 مليار درهم إلى 4.9 مليار درهم بين العامين 2000 و 2001 وكذلك حقق قطاع التشييد والبناء (جهاز المقاولات) قيمة مضافة تقدر بـ 17.4 مليار درهم بينما كانت عام 2000 نحو 16.8 مليار درهم .

قطاعات الخدمات الإنتاجية

وهي قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والاتصالات والعقارات والمشروعات المالية ، حيث حققت تلك القطاعات استثمارات بلغت نحو 25.8 مليار درهم عام 2001 ونسبة 44% من جملة الاستثمارات المحققة بالدولة في نفس العام بينما كانت عام 2000 حوالي 26.6 مليار درهم بنسبة 46.4 % .

كما حققت قطاعات الخدمات الإنتاجية قيمة مضافة قدرها 78.2 مليار درهم عام 2001 مقارنة بنحو 74.3 مليار درهم عام 2000، وحقق قطاع التجارة وخدمات الإصلاح قيمة مضافة قدرها 22.8 مليار درهم عام 2001 بينما كانت 22.3 مليار درهم عام 2000 وكذلك ارتفعت القيمة المضافة لقطاع المطاعم والفنادق من 5 مليار درهم إلى 5.4 مليار درهم و لقطاع النقل والتخزين والاتصالات من 17.2 مليار درهم إلى 18 مليار درهم للفترة ذاتها ويبرز نشاط الاتصالات والذي حقق قيمة مضافة قدرها 6.5 مليار درهم ونشاط النقل الجوى 4.2 مليار درهم والنقل البرى 5.1 مليار درهم والنقل البحرى 1.9 مليار درهم في عام 2001 ، وارتفعت القيمة المضافة لقطاع العقارات وخدمات الأعمال من 19 مليار درهم إلى 19.7 مليار درهم ، أما قطاع المشروعات المالية فقد ارتفعت قيمته المضافة خلال الفترة محل الدراسة من 14.9 مليار درهم إلى 16.9 مليار درهم ويغلب على القطاع النشاط المالي والنقدي والذي حقق زيادة في القيمة المضافة من 12.9 مليار درهم إلى 14.8 مليار درهم أما نشاط التأمين فقد حقق زيادة بسيطة من 2 مليار درهم إلى 2.1 مليار درهم .

القطاعات الخدمية

لا تزال دولة الامارات حريصة على استمرار تقديم الخدمات في مختلف المجالات الخدمية وبصورة لائقة ، حيث زادت من قيمة الإستثمارات الموظفة في الانشطة الخدمية من نحو 4.6 مليار درهم الى 5.5 مليار درهم خلال عامي 2000 ، 2001 و بنسبة 8 % الى 9.5 % من إجمالي الاستثمارات لنفس الفترة ، وظهر هذا في واضحا في القيمة المضافة المتحققة في أنشطة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والشخصية والمنزلية وغيرها من الخدمات والتي بلغت نحو 33.3 مليار درهم بنسبة 13.4 % من جملة الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 بعد أن كانت عام 2000 نحو 31 مليار درهم بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي .

ويبرز قطاع الخدمات الحكومية محققا قيمة مضافة قدرها 27.5 مليار درهم عام 2001 مقانة بنحو 25.6 مليار درهم عام 2000 ، و ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية من 3.8 مليار درهم عام 2000 إلى 4.1 مليار درهم عام 2001 0 والحكومة لازالت حريصة على الحفاظ على مستوى الخدمات التي تقدم لكافة السكان رغم الأعباء التي تتحملها في سبيل توفيرها .

توقعات الاداء الاقتصادي لعام 2002 (رجوع للبداية)

من المتوقع أن تتمكن الدولة من تجاوز انعكاسات الأحداث التي مرة بالعالم وأن تستمر في الإصلاحات في مجال تنويع مصادر الدخل وترشيد الأنفاق والعمل على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية العالمية .

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي ، فمن المتوقع أن تظهر على الساحة أوضاع اقتصادية جديدة خاصة من جهة العمل المشترك بعد اقرار تنفيذ الإتحاد الجمركي في يناير 2003 وتحديد الإطار الزمني لتحقيق الوحدة النقدية .

ونتيجة لسياسات منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) الساعية لتحقيق التوازن في السوق النفطي ، بتعاون من الدول خارج المنظمة ، يمكن للأسعار أن تستقر عند مستويات مقبولة وان تتحقق

عوائد نفطية تساهم في حل الكثير من المشكلات في الموازنات العامة .

فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بنسبة 3.5% ليبلغ نحو 256.9 مليار درهم عام 2002 مقارنة بعام 2001 ، كما ان القطاعات غير النفطية من المتوقع أن تحقق ناتجا محليا قدره 187.1 مليار درهم عام 2002 مقارنة بما حققته في عام 2001 ، وهذه القطاعات غيرالنفطية هي التي تحقق التنوع في مصادر الدخل والذي تنتشه التنمية بدولة الإمارات وبالتالي تقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط على اقتصاد الدولة .

ومن جانب آخر فمن المتوقع ارتفاع الاستثمارات الثابتة إلى 60 مليار درهم عام 2002 بعد أن كان 58.7 مليار درهم عام 2001 ، كما يتوقع إستمرار أرتفاع الإنفاق الاستهلاكي ليصل إلى 170.4 مليار درهم عام 2002 مقارنة بـ 158.7 مليار درهم عام 2001 .

ومن المتوقع ايضا أن يقل الفائض في الميزان التجاري في عام 2002 إلى 35.2 مليار درهم مقارنة بـ 38.2 مليار درهم عام 2001 بسبب الزيادة في الواردات السلعية حيث من المتوقع أن تبلغ الصادرات السلعية نحو 173.7 مليار درهم بعد أن كانت 171.3 مليار درهم عام 2001 في حين ان الواردات السلعية من المتوقع ان تبلغ 138.5 مليار درهم عام 2002 بعد أن كانت 133.1 مليار درهم عام 2001 .

قضايا اقتصادية

(رجوع للبداية)

1- الإدماج والكيانات العملاقة

يفرض النظام العالمي الجديد مجموعة من التحديات مثل اقتصاديات الانتاج الكبير حيث لا مكان للكيانات الصغيرة في ظل ذلك النظام و القوانين التي تحكم الاقتصاد العالمي الجديد .

لذلك بدأنا نشهد حركة اندماج بين الشركات والمصارف والكيانات الصغيرة في الدول الصناعية الكبرى ، كما شهد الصعيد الخليجي حالات اندماج عدة توفر لها النجاح وتركزت في المجال المصرفي والمالي 0

أما في دولة فلم نشهد حتى الآن شئ يذكر من عمليات الاندماج وهذا يرجع لأسباب يمكن التغلب عليها لو قامت الأجهزة المسؤولة بنشر الوعي وإبراز إيجابيات الاندماج على الشركات الصغيرة في الدولة.

لاشك أن الاندماج للمؤسسات والشركات سيحل مشكلة وجود كيانات صغيرة ذات نشاط متماثل ومتشابه تتنافس في سوق محدودة ، ينتج عن اندماجها تقليل التكاليف وتحسين مستوى المنتجات والخدمات وتسهيل الوصول إلى الأسواق الجديدة ، كما أن الاندماج أحد الوسائل المهمة لمواجهة تحديات العولمة .

وإذا كانت استراتيجية التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي تبرز أهمية الدور الذي تلعبه دول المجلس في مواجهه التكتلات العالمية وتنادى بعمليات اندماج للمؤسسات الخليجية في أكثر من دولة تمهيدا للتكامل الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة ، فالأولى أن تقوم كل دولة بعملية الاندماج داخليا قبل الإنطلاق للعمل الخليجي المشترك ، لاشك أن مسؤولية توعية وتشجيع الشركات والمؤسسات الصغيرة على فكرة الاندماج لاتأتى إلا من خلال قنوات الاتصال واللجان والبرامج مما يؤدي لخلق اجواء مناسبة لتبادل الآراء والمقترحات حول تلك القضية اضافة الى الدور التنظيمي في وضع الأطر القانونية لتنظيم عملية الاندماج0

أن تهيئة الظروف لمثل هذا التوجه العالمي أصبح قضية غاية في الأهمية للاقتصاد الوطني و الخليجي وتحمل الحكومات مسؤولية كبيرة من حيث وتوجيه المؤسسات للاندماج خاصة وأن المنافسة المقبلة ستكون قوية .

2- تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

بعد أن تم تحقيق إنجازات ضخمة في طريق بناء الدولة العصرية ، أصبح تفعيل دور القطاع الخاص من أهم أولويات التنمية في ظل المنافسة العالمية وحتمية التنويع الاقتصادي .

وبغض النظر عما تقتضيه اتفاقيات التجارة العالمية فإن القطاع الخاص وبالرغم مما حققه من تطور فإنه لازال يحتاج للكثير من الجهد لمواجهة التحديات القادمة ، والاستفادة من الإيجابيات التي تتيحها العولمة الاقتصادية والاتفاقيات الدولية لكي يؤدي دوره في استمرار عملية التنمية الشاملة0

لاشك أن القطاع الخاص سوف يتحمل العبء الأكبر خلال المرحلة القادمة تفرضها عليه الأوضاع الاقتصادية العالمية ومستجدات العمل الوطني التنموي ، ولكي يستطيع تحقيق الاهداف وتحمل تبعات المرحلة القادمة لابد من إعادة هيكلة ليتكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد فهناك عدة نقاط لابد أن تهيأ للقطاع الخاص لكي يؤدي دوره كاملا نذكر منها :

1 — وجود رؤية استراتيجية للتنمية تتيح إستقرارا اقتصاديا وتعطي توجهات ومؤشرات للقطاع الخاص حتى يعمل في ضوئها وليس بمعزل عن متطلبات السوق المحلية والخارجية وهذا يتطلب إعداد قاعدة من البيانات لها صفة الشفافية سواء عن داخل الدولة أو خارجها0

2 — تطوير الإطار القانوني والتنظيمي ، فمن الملاحظ أن معظم معوقات وتحديات تنمية القطاع الخاص تتصل بالأطر القانونية والتنظيمية ، كما أن المستجدات على الساحة الدولية والإقليمية تحتم الإسراع في إجراء الإصلاح القانوني والتنظيمي الذي يستوعب المستجدات الدولية كإصدار قانون لأستثمار رأس المال الأجنبي وقوانين لمكافحة الاغراق والإحتكار وقوانين حماية الملكية الفكرية0

3 — الخصخصة والتي تعد أحد الوسائل المهمة لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية والنهوض بالقطاع الخاص كهدف من أهداف الإصلاح الاقتصادي والهيكلية ، إذ يمثل جزءا هاما من عملية التكيف الاقتصادي مع بلدان المنطقة مما يتيح الفرصة للقطاع الخاص

من تملك وتطوير العديد من المشروعات والمرافق العامة التي يتم تشغيلها حاليا من قبل الحكومة0

4 تطوير البنى التحتية والتي تعتبر أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها القطاع الخاص ، حيث يتطلب ذلك توفير الطاقات والمياه المناطق الصناعية النظام الحديث للمواصلات والاتصالات والمعلومات وكفاءة إدارة خدمات .

5 — تطوير أسواق المال وإيجاد قنوات للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار السندات لتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات ودمج المؤسسات المصرفية والمالية في وحدات أكبر حجما وأكثر كفاءة .

6 — التركيز على التنمية البشرية ، بتعزيز دور التعليم الفني والمهني على أن تتسجم مخرجات التعليم والتأهيل والتدريب مع إحتياجات سوق العمل .

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLES

المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	*2001	2000	1999	1998	المتغيرات الاقتصادية
- Population (000)	3488	3247	3033	2834	- السكان (ألف نسمة)
- Workers (000)	1853	1736	1632	1438	- المشتغلون (ألف مشتغل)
- Gross Domestic Product	248320	257979	201797	177360	- الناتج المحلي الإجمالي
- G.D.P. (Exc. Oil Sector)	178670	171289	152003	139958	- الناتج المحلي الإجمالي عدا القطاع النفطي
- G.D.P. (At Constant 1995 Prices)	217025	214327	190884	182913	- الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة 1995)
- Gross National Income	254620	264191	206848	182418	- الدخل القومي الإجمالي
- Net National Income	217219	228992	174990	153649	- الدخل القومي الصافي
- Disposable Income	216125	227942	173990	152749	- (الدخل القومي الممكن التصرف فيه) المتاح
- National Saving	57447	75383	37363	26282	- الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	158678	152559	136627	126467	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	42131	39885	36262	33440	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	116547	112674	100365	93027	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	58713	57398	53916	52195	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	171278	183018	133950	124267	- إجمالي الصادرات السلعية
- Total Imports	133116	128574	116495	119681	- إجمالي الواردات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	38162	54444	17455	4586	- الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	83395	80424	73032	77128	- صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Account Balance	32544	50504	12805	536	- الميزان الجاري
- Overall Domestic Liquidity	194961	183965	166705	119196	- السيولة المحلية الإجمالية
- Wages And Salaries	69338	65597	59718	53398	- حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
- General Consumer Price Index Number (1995=100)	113.0	110.7	109.2	106.9	- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (1995 = 100)

* Preliminary

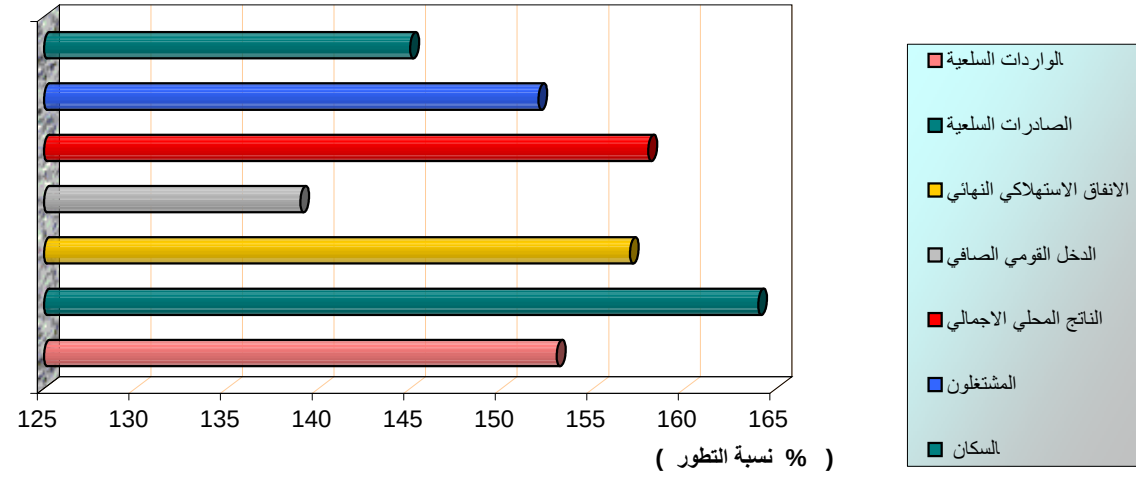
* أولية

Ministry Of Planning

وزارة التخطيط

11

تطور أهم المتغيرات الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة (2001-1995)



U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ECONOMIC INDICATORS	*2001		2000		1999		1998		المؤشرات الاقتصادية
	Th.\$	Th.Dh.	Th.\$	Th.Dh.	Th.\$	Th.Dh.	Th.\$	Th.Dh.	
Per Capita : -									حصة الفرد من :
- Gross Domestic Product	19.4	71.2	21.6	79.5	18.1	66.5	17.1	62.6	- الناتج المحلي الإجمالي
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	17.0	62.2	18.0	66.0	17.1	62.9	17.5	64.5	- الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة 1995)
- Gross National Income	19.9	73.0	22.2	81.4	18.6	68.2	17.5	64.4	- الدخل القومي الإجمالي
- Net National Income	17.0	62.5	19.2	70.5	15.7	57.7	14.8	54.2	- الدخل القومي الصافي
- Disposable Income	16.9	62.0	19.1	70.2	15.6	57.4	14.6	53.9	- الدخل القومي (المتاح)
- Final Consumption Expenditure:	12.4	45.5	12.8	47.0	12.3	45.0	12.1	44.6	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	3.2	12.0	3.4	12.3	3.3	12.0	3.2	11.8	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	9.2	33.5	9.4	34.7	9.0	33.0	8.9	32.8	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	4.5	16.5	6.3	23.2	3.3	12.3	2.5	9.3	- الإذخار القومي
- Gross Fixed Capital Formation	4.6	16.8	4.6	17.7	4.8	17.8	5.0	18.4	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	13.4	49.1	15.4	56.4	12.0	44.2	11.9	43.8	- الصادرات السلعية
- Total Imports	10.4	38.2	10.8	39.6	10.5	38.4	11.5	42.2	- الواردات السلعية
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	6.5	23.9	6.8	24.8	6.6	24.1	7.4	27.2	- صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
* General Average of Wages	9.2	33.7	9.3	34.2	9.0	33.1	9.0	32.9	* المتوسط العام للأجر
* General Average of Labour Productivity	25.9	95.0	26.4	96.8	22.8	83.6	22.7	83.5	* المتوسط العام لإنتاجية العامل

* Preliminary

أولية *

**GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY
ECONOMIC SECTORS**

(Million Dirhams / At Current Prices)

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	*2001	2000	1999	1998	القطاعات
<u>The non Financial Corporations Sector :-</u>	<u>206765</u>	<u>220086</u>	<u>168978</u>	<u>148174</u>	<u>قطاع المشروعات غير المالية :-</u>
-Agriculture,Live Stock and Fishing	9700	9047	7551	6325	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	70347	87372	50450	38021	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	69650	86690	49794	37402	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	697	682	656	619	*المحاجر
-Manufacturing Industries	34433	34762	26539	23987	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	4890	4615	4416	4127	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	17446	16857	16621	16392	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	22838	22268	21535	20955	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
-Restaurants and Hotels	5418	5026	4720	4050	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	17964	17247	15247	13347	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	19662	19068	18384	17664	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	4067	3824	3515	3306	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
<u>The Financial Corporation Sector:</u>	<u>16903</u>	<u>14862</u>	<u>13663</u>	<u>13023</u>	<u>قطاع المشروعات المالية :</u>
<u>Government Services Sector :</u>	<u>27504</u>	<u>25561</u>	<u>22458</u>	<u>20010</u>	<u>قطاع الخدمات الحكومية :</u>
-Domestic Services of Households	1714	1641	1556	1452	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	4566	4171	4858	5299	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	248320	257979	201797	177360	المجموع
Total Of Non Oil Sectors	178670	171289	152003	139958	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

* Preliminary

* أولية

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams/ At Constant 1995 Prices)

(مليون درهم / بالاسعار الثابتة لسنة 1995)

SECTORS	*2001	2000	1999	1998	القطاعات
<u>The Non Financial Corporations Sector :-</u>	<u>177662</u>	<u>178275</u>	<u>159495</u>	<u>154843</u>	<u>قطاع المشروعات غير المالية :-</u>
-Agriculture,Live Stock and Fishing	9300	8733	7346	6231	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	48672	51972	45997	48129	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	48000	51310	45360	47517	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	672	662	637	612	*المحاجر
-Manufacturing Industries	32785	33120	25390	23311	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	4748	4487	4244	4011	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	16490	16170	16026	15746	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	21146	20676	20032	19732	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
-Restaurants and Hotels	4970	4645	4453	3821	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	16790	16211	14177	12896	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	18906	18618	18454	17772	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	3855	3643	3376	3194	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
<u>The Financial Corporation Sector</u>	<u>16144</u>	<u>14207</u>	<u>13201</u>	<u>12546</u>	<u>قطاع المشروعات المالية</u>
<u>Government Services Sector</u>	<u>25990</u>	<u>24296</u>	<u>21430</u>	<u>19296</u>	<u>قطاع الخدمات الحكومية</u>
-Domestic Services of Households	1662	1599	1516	1423	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	4433	4050	4758	5195	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL Non Oil Sectors	217025 169025	214327 163017	190884 145524	182913 135396	المجموع مجموع القطاعات عدا النفط الخام

*Preliminary

*Ministry Of Planning

*أولية

*وزارة التخطيط

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY TYPE OF EXPENDITURE

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

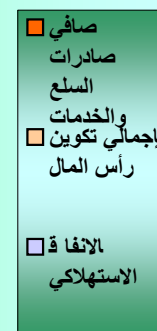
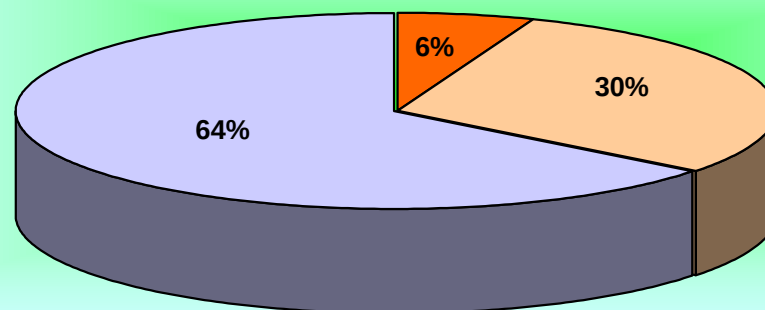
EXPENDITURE	*2001	2000	1999	1998	الإنفاق
- Final Consumption Expenditure :	<u>158678</u>	<u>152559</u>	<u>136627</u>	<u>126467</u>	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Eexpenditure	42131	39885	36262	33440	- إنفاق حكومي
- Private Expenditure	116547	112674	100365	93027	- إنفاق خاص
- Gross Fixed Capital Formation :	<u>58713</u>	<u>57398</u>	<u>53916</u>	<u>52195</u>	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- Government	15533	12758	15231	18129	- حكومي
- Puplic Sector	18624	19885	16333	14073	- قطاع عام
- Private Sector	24556	24755	22352	19993	- قطاع خاص
- Change In Stocks :	<u>2792</u>	<u>2680</u>	<u>2500</u>	<u>2320</u>	- التغير في المخزون السلي
- Export Of Goods And Services :	<u>179994</u>	<u>190988</u>	<u>141560</u>	<u>131367</u>	- الصادرات من السلع والخدمات :
- Goods	171278	183018	133950	124267	- سلع
- Services	8716	7970	7610	7100	- خدمات
Less : Imports Of Goods And Services :	<u>150596</u>	<u>144634</u>	<u>131905</u>	<u>134231</u>	ناقصا : الواردات من السلع والخدمات :
- Goods	133116	128574	116495	119681	- سلع
- Services	17480	16060	15410	14550	- خدمات
Less : Indirect Taxes (Net)	1261	1012	901	758	ناقصا : صافي الضرائب غير المباشرة
G.D.P. At Basic Prices	248320	257979	201797	177360	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس

*Preliminary

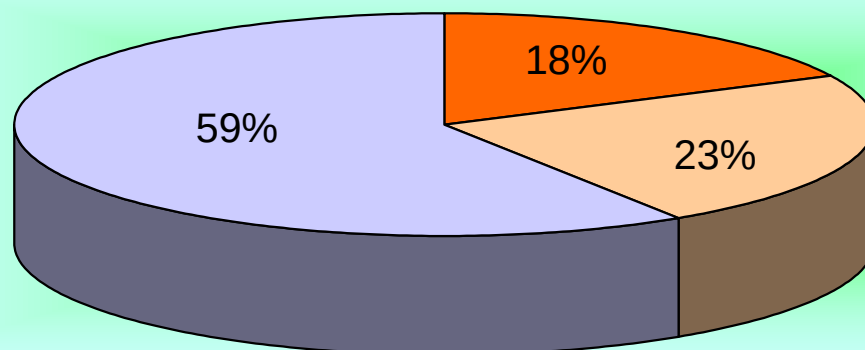
*أولية

الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع الانفاق

1995



2001



GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EMIRATES

الناتج المحلي الاجمالي حسب الامارات

(Milion Dirhams)

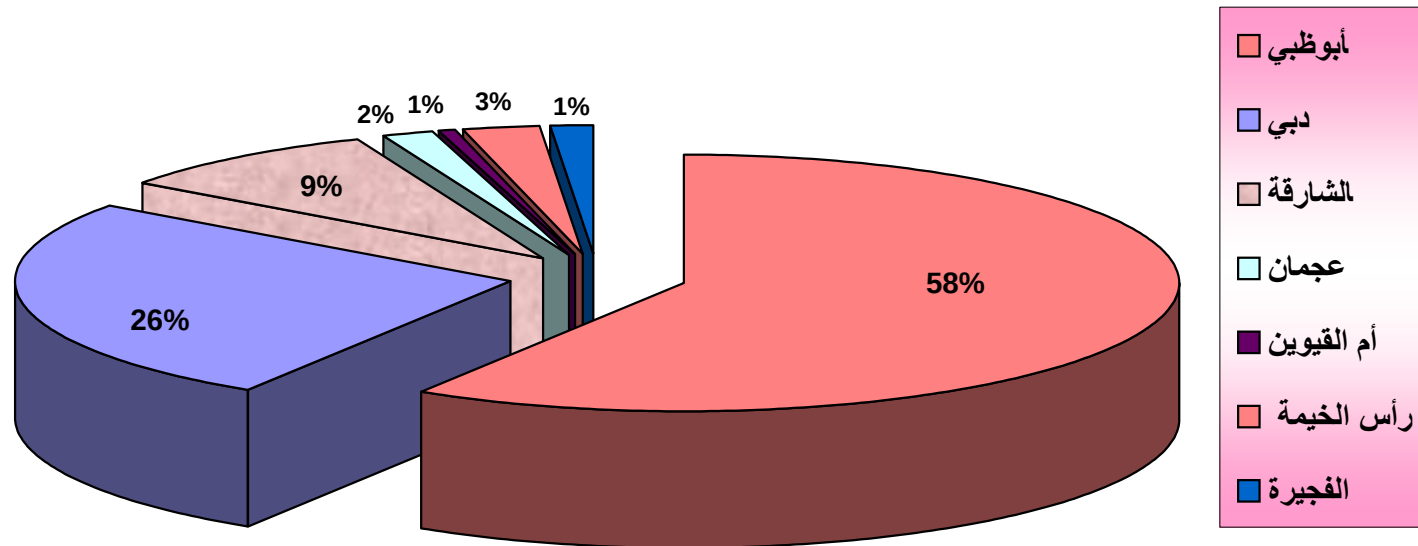
(مليون درهم)

EMIRATES	*2001	2000	1999	1998	1993	الامارات
Abu Dhabi	146341	159624	112194	96772	81177	ابو ظبي
Dubai	64415	62335	55810	49876	32087	دبي
Sharjah	22275	21380	19866	17885	10987	الشارقة
Ajman	4166	4006	3888	3545	1802	عجمان
Umm Al Quwain	1471	1405	1306	1197	885	ام القيوين
Ras Al khimah	6225	5940	5636	5218	4133	راس الخيمة
Alfujeirah	3427	3289	3097	2867	2135	الفجيرة
TOTAL	248320	257979	201797	177360	133206	المجموع

*Pre.

* أولية

مساهمة الامارات في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2001



7
حساب الإنتاج و القيمة المضافة الأجمالية حسب القطاعات المؤسسية و الأنشطة الاقتصادية لسنة 2001

Production And G.D.P Account By Institutional Sectors And Economic Activities For The Year * 2001

(Milion Dirhams)

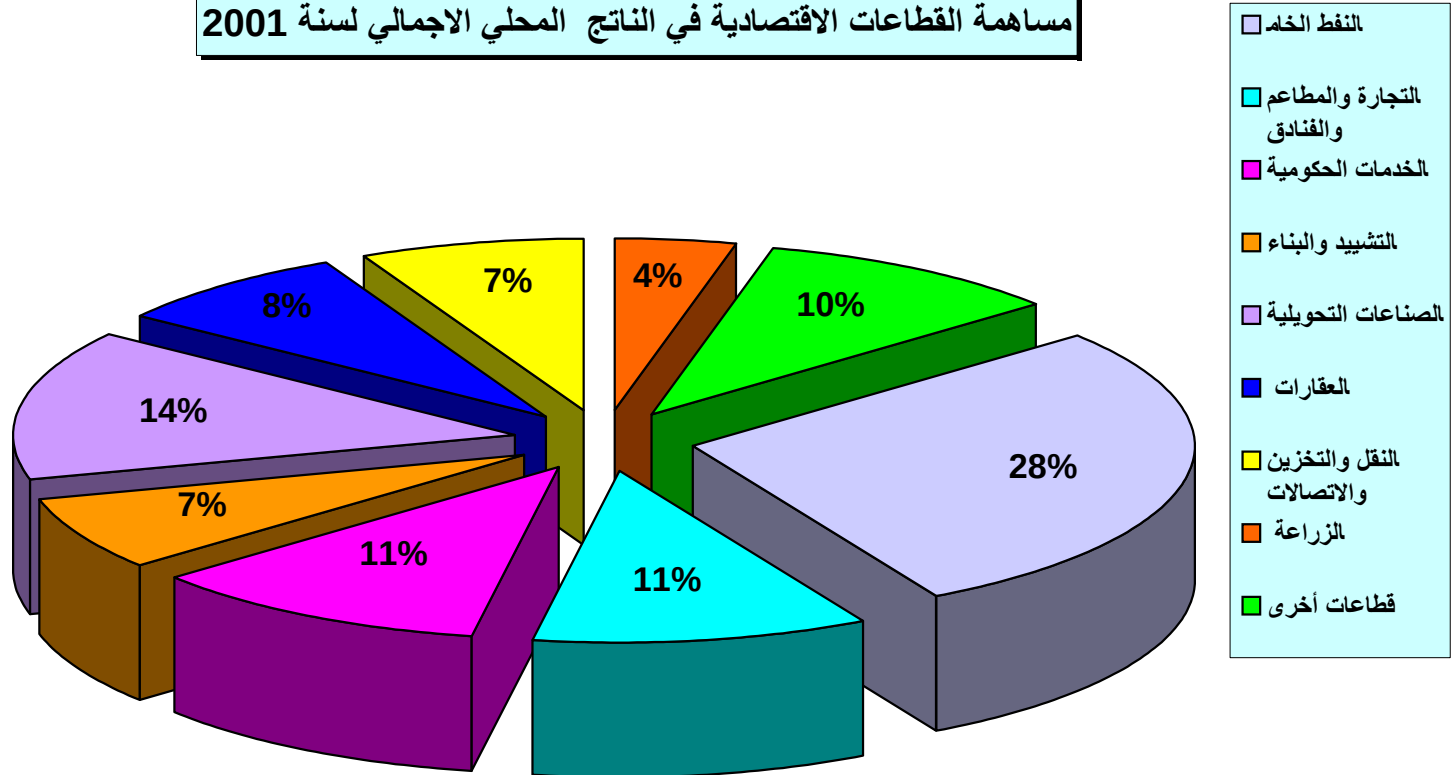
(مليون درهم)

Sectors And Activities	Structure of Gross Value Added عناصر القيمة المضافة الإجمالية				ضرائب على المنتجات Taxes on products	الأعانات Subsidies	الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج G.D.P at producers' prices	الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري Intermediate Consumption at purchasers' Prices	الإنتاج بسعر المنتج Production at Producers' prices	القطاعات والأنشطة
	فائض التشغيل Operating Surplus	إستهلاك رأس المال Depreciation الثابت	تعويضات المشتغلين Compensation of Employees	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس G.D.P at Basic prices						
The non - Financial Corporations Sector :-	132692	32618	41455	206765	865	1725	205905	80567	286472	قطاع المشروعات غير المالية :-
- Agriculture , Live stock Fishing	6904	844	1952	9700	5	400	9305	2406	11711	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	61389	6738	2220	70347	17	-	70364	4529	74893	- الصناعات الإستخراجية :
*Crude oil and Natural Gas	60908	6638	2104	69650	11	-	69661	4248	73909	* النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	481	100	116	697	6	-	703	281	984	*المحاجر
- Manufacturing Industries	21916	7008	5509	34433	152	44	34541	31883	66424	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	6	3551	1333	4890	19	1008	3901	4863	8764	- الكهرباء و الغاز والماء
- Construction	6246	1559	9641	17446	117	-	17563	15389	32952	- التشييد والبناء
-Wholesale Retail Trade and Repairing Services	10149	3442	9247	22838	114	25	22927	6084	29011	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	2645	1097	1676	5418	228	-	5646	3907	9553	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	7965	3719	6280	17964	105	248	17821	7556	25377	- النقل والتخزين والاتصالات
- Real Estate and business Services	13865	4547	1250	19662	77	-	19739	2904	22643	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	1607	113	2347	4067	31	-	4098	1046	5144	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	14254	235	2414	16903	21	-	16924	1467	18391	قطاع المشروعات المالية
Government Services Sector	-	3749	23755	27504	-	-	27504	14400	41904	قطاع الخدمات الحكومية
- Domestic Services of Households	-	-	1714	1714	5	-	1719	-	1719	- الخدمات المنزلية
Less : Imputed Bank Services	4566	-	-	4566	-	-	4566	4566	-	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	142380	36602	69338	248320	891	1725	247486	101000	348486	المجموع

* Pre.

* أولية

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2001



GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية

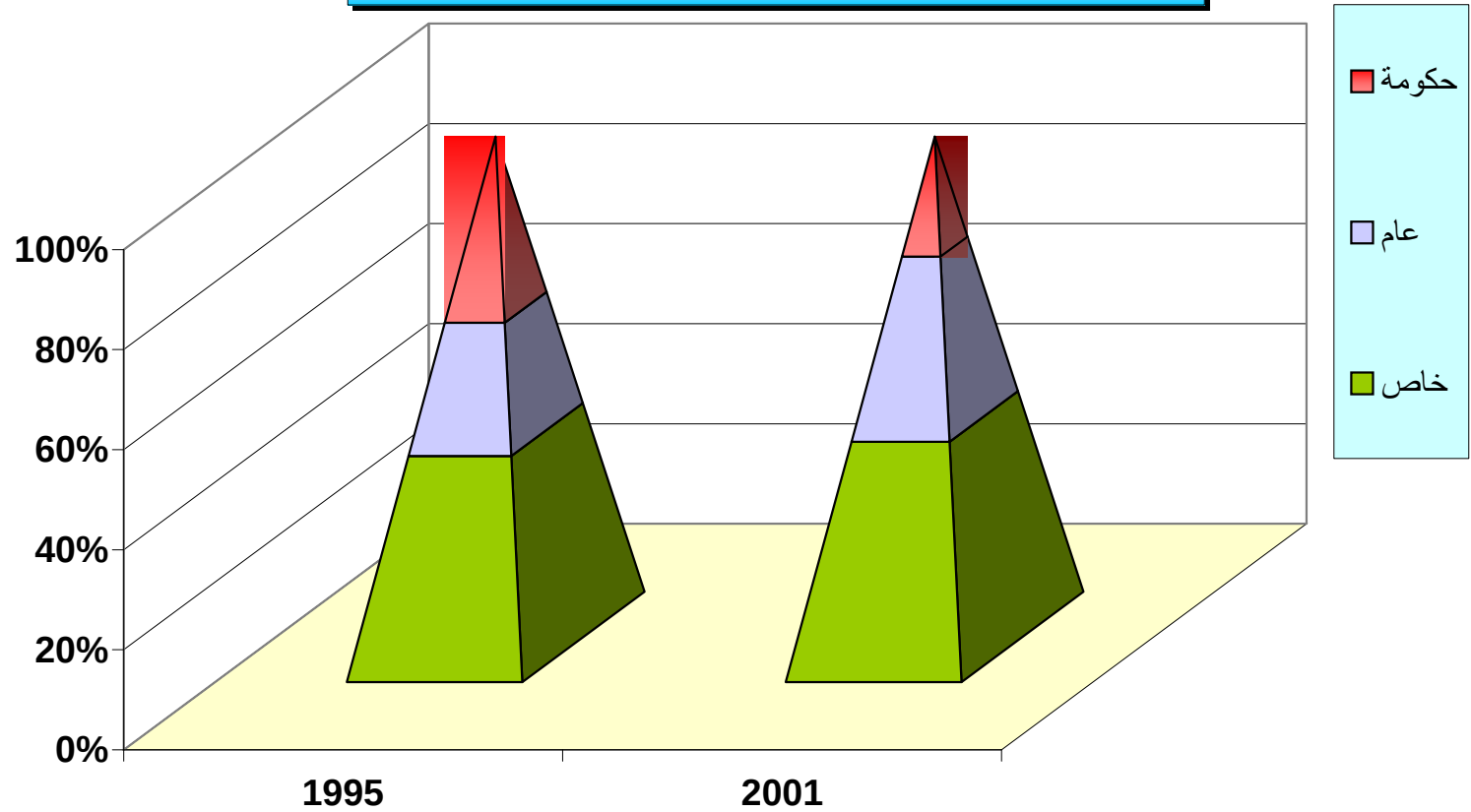
(مليون درهم)

SECTORS	*2001	2000	1999	1998	القطاعات
<u>The non - Financial Corporations Sector :-</u>	<u>53530</u>	<u>53088</u>	<u>49661</u>	<u>46688</u>	<u>قطاع المشروعات غير المالية :</u>
- Agriculture , Live stock Fishing	1644	1534	1413	1554	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	7694	7434	7303	6505	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	7530	7280	7180	6385	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	164	154	123	120	* المحاجر
- Manufacturing Industries	9583	9570	7740	6793	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	5359	4600	3764	4470	- الكهرباء والماء
- Construction	3043	3050	2870	2725	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	2517	2505	2267	2039	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	3227	2987	2450	2281	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	9956	9722	10852	10310	- النقل والتخزين والاتصالات
- Real Estate and business Services	9849	11096	10478	9617	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	658	590	524	394	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
<u>The Financial Corporations Sector</u>	<u>295</u>	<u>289</u>	<u>279</u>	<u>236</u>	<u>قطاع المشروعات المالية</u>
<u>Government Services Sector</u>	<u>4888</u>	<u>4021</u>	<u>3976</u>	<u>5271</u>	<u>قطاع الخدمات الحكومية</u>
<u>TOTAL</u>	<u>58713</u>	<u>57398</u>	<u>53916</u>	<u>52195</u>	<u>المجموع</u>
- Construction	25183	24660	23716	22984	- تشييد
- Others	33530	32738	30200	29211	- أخرى

*Pre.

*أولية

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب قطاعات الإنفاق



**GROSS FIXED CAPITAL
FORMATION BY EMIRATES**

اجمالي تكوين راس المال الثابت
حسب الامارات

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

EMIRATES	*2001	2000	1999	1998	الامارات
Abu Dhabi	30345	28219	27503	29014	ابو ظبي
Dubai	18568	18716	17888	14767	دبي
Sharjah	5347	5548	4592	4704	الشارقة
Ajman	1324	1396	1165	1074	عجمان
Umm Al Quwain	431	473	391	416	ام القيوين
Ras Al khimah	1508	1721	1280	1297	راس الخيمة
Alfujeirah	1190	1325	1097	923	الفجيرة
TOTAL	58713	57398	53916	52195	المجموع

*Pre.

* أولية

WORKERS BY ECONOMIC SECTORS

المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية

(Worker)

(مشتغل)

SECTORS	*2001	2000	1999	1998	القطاعات
<u>The non - Financial Corporations Sector :-</u>	<u>1424320</u>	<u>1330605</u>	<u>1256011</u>	<u>1116269</u>	<u>قطاع المشروعات غير المالية :</u>
- Agriculture , Live stock Fishing	128216	120242	115916	112707	- لزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	30248	27639	26332	24642	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil and Natural Gas	25945	23465	22340	20932	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	4303	4174	3992	3710	*المحاجر
-Manufacturing Industries	240671	226090	209750	196903	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	31370	29650	28370	24355	- الكهرباء والغاز والماء
-Construction	301475	287198	270765	257300	- التشييد والبناء
-Wholesale Retail Trade and Repairing Services	370673	336585	321528	236292	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	76797	72008	70305	63445	- المطاعم والفنادق
-Transports , Storage and Communication	109320	107788	104517	100215	- النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and business Services	48248	42260	37263	34900	- العقارات وخدمات الأعمال
-Social and Personal Services	87302	81145	71265	65510	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
<u>The Financial Corporations Sector</u>	<u>23313</u>	<u>23039</u>	<u>22878</u>	<u>22527</u>	<u>قطاع المشروعات المالية</u>
<u>Government Services Sector</u>	<u>214226</u>	<u>203897</u>	<u>182435</u>	<u>154659</u>	<u>قطاع الخدمات الحكومية</u>
- Domestic Services of Households	190936	178940	170440	144168	- الخدمات المنزلية
TOTAL	1852795	1736481	1631764	1437623	المجموع

WORKERS BY EMIRATES

المشتغلون حسب الامارات

(Worker)

(مشتغل)

EMIRATES	*2001	2000	1999	1998	الامارات
Abu Dhabi	735901	695438	646752	571990	ابو ظبي
Dubai	594159	549392	516964	457241	دبي
Sharjah	278292	261715	248896	216601	الشارقة
Ajman	68243	64705	61563	55205	عجمان
Umm Al Quwain	23470	22056	21319	18459	ام القيوين
Ras Al khimah	95853	89799	85238	74781	راس الخيمة
Alfujeirah	56877	53376	51032	43346	الفجيرة
TOTAL	1852795	1736481	1631764	1437623	المجموع

* Pre.

اولية *

COMPENSATION OF EMPLOYEES

(Million Dirhams)

تعويضات المشتغلين (حجم الأجور)

(مليون درهم)

SECTORS	*2001	2000	1999	1998	القطاعات
<u>The non - Financial Corporations Sector :-</u>	<u>41455</u>	<u>39561</u>	<u>36722</u>	<u>32867</u>	<u>قطاع المشروعات غير المالية :</u>
- Agriculture , Live stock Fishing	1952	1897	1857	1799	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	2220	2143	2040	1945	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil and Natural Gas	2104	2031	1933	1845	* النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	116	112	107	100	*المحاجر
-Manufacturing Industries	5509	5189	4811	4647	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	1333	1250	1233	1111	- الكهرباء والغاز والماء
-Construction	9641	9320	9012	8620	- التشييد والبناء
-Wholesale Retail Trade and Repairing Services	9247	8775	8478	6420	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	1676	1600	1548	1390	- المطاعم والفنادق
-Transports , Storage and Communication	6280	6038	4713	4090	- النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and business Services	1250	1149	1020	972	- العقارات وخدمات الأعمال
-Social and Personal Services	2347	2200	2010	1873	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
<u>The Financial Corporations Sector</u>	<u>2414</u>	<u>2361</u>	<u>2301</u>	<u>2199</u>	<u>قطاع المشروعات المالية</u>
<u>Government Services Sector</u>	<u>23755</u>	<u>22034</u>	<u>19139</u>	<u>16880</u>	<u>قطاع الخدمات الحكومية</u>
- Domestic Services of Households	1714	1641	1556	1452	- الخدمات المنزلية
TOTAL	69338	65597	59718	53398	المجموع

* Pre.

*أولى

**COMPENSATION OF EMPLOYEES BY
EMIRATES**

تعويضات المشتغلين (حجم الاجور) حسب الامارات

(Million Dirhames)

(مليون درهم)

EMIRATES	*2001	2000	1999	1998	الأمارات
Abu Dhabi	33291	31340	27947	24775	ابو ظبي
Dubai	21918	20828	18961	17047	دبي
Sharjah	7769	7392	7067	6372	الشارقة
Ajman	1615	1543	1472	1331	عجمان
Umm Al Quwain	609	582	550	489	ام القيوين
Ras Al khimah	2606	2453	2338	2136	راس الخيمة
Alfujeirah	1530	1459	1383	1248	الفجيرة
TOTAL	69338	65597	59718	53398	المجموع

*Pre.

* أولية

CONSUMER PRICES INDEX NUMBERS

(1995 = 100)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

(100=1995)

Major Expenditure Groups	*2001	2000	1999	1998	weight الوزن	مجموعات الأنفاق الرئيسية
<u>General Index Number</u>	<u>113.0</u>	<u>110.7</u>	<u>109.2</u>	<u>106.9</u>	<u>100.00</u>	<u>الرقم القياسي العام</u>
-Food,Beverages & Tobacco	113.6	113.4	112.8	110.0	14.43	- الطعام والشراب والتبغ
-Clothing &Foot Wear	114.6	114.2	113.5	109.1	6.74	- الملابس وملبوسات القدم
-House Rent &Related House Items	98.1	96.1	96.2	96.0	36.14	- الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture & Related Items	116.7	116.4	112.0	110.1	7.40	- الأثاث والتأثيث
-Medical Care & Health Services	137.0	132.5	125.7	123.1	1.85	-العناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport & Communication	133.0	130.3	126.2	118.0	14.93	- النقل والاتصالات
-Recreational , Education & Cultural Services	125.0	115.2	114.6	115.0	10.29	- خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods & Services	116.9	116.2	113.0	111.1	8.22	- سلع و خدمات اخرى

*Preliminary

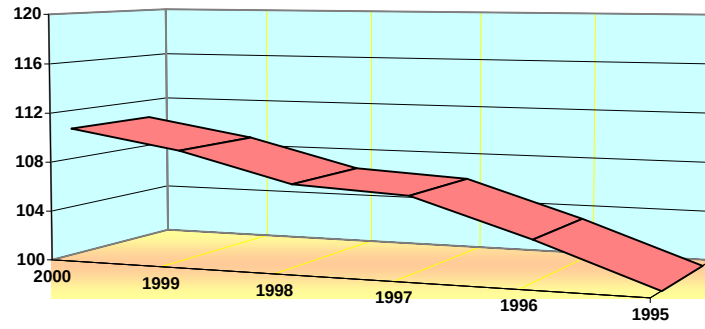
Ministry Of Planning

*أولية

وزارة التخطيط

13 الرقم القياسي العام لسعر المستهلك (100=1995)

(نسبة مئوية %)



PUBLIC FINANCE

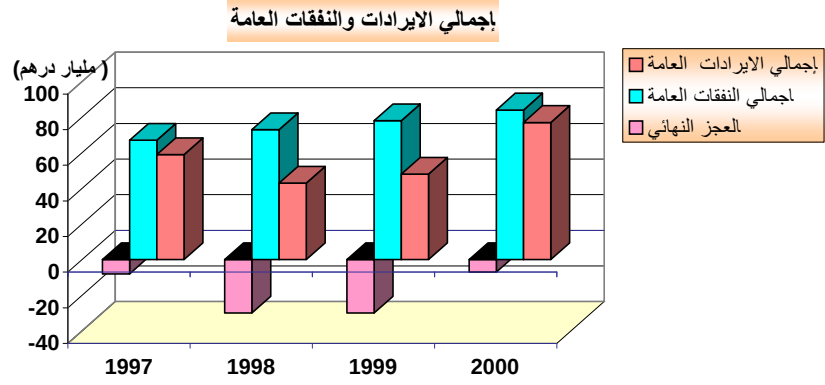
المالية العامة

CONSOLIDATED GOVERNMENT FINANCE ACCOUNT

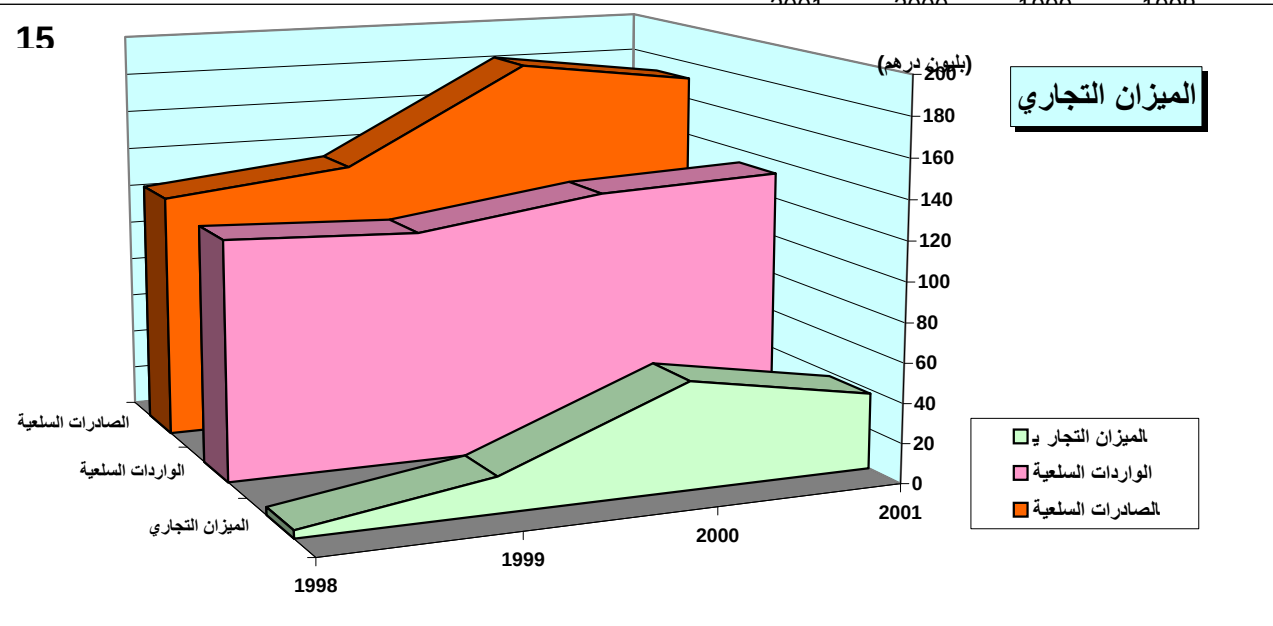
الحساب المالي الحكومي الموحد
(مليون درهم)

(Million Dirhams)

ITEMS	*2001	2000	1999	1998	البيان
<u>TOTAL PUBLIC REVENUE :-</u>	<u>71892</u>	<u>76787</u>	<u>47606</u>	<u>42713</u>	<u>إجمالي الإيرادات العامة :-</u>
<u>Current Revenue :</u>	<u>63882</u>	<u>69054</u>	<u>43264</u>	<u>38673</u>	<u>إيرادات جارية :</u>
- Crude Oil Revenue	48526	56200	28054	25500	- عوائد النفط
- Other Revenue	15356	12854	15210	13173	- إيرادات أخرى
<u>Capital Revenue :</u>	<u>8010</u>	<u>7733</u>	<u>4342</u>	<u>4040</u>	<u>إيرادات رأسمالية :</u>
- Loans And Loans Repayments	2641	2135	2091	1914	- قروض و استرداد قروض
- Other Capital Revenue	5369	5598	2251	2126	- إيرادات رأسمالية أخرى
<u>TOTAL PUBLIC EXPENDITURE:-</u>	<u>89819</u>	<u>83620</u>	<u>77634</u>	<u>73846</u>	<u>إجمالي النفقات العامة :-</u>
<u>Current Expenditure:</u>	<u>54732</u>	<u>62847</u>	<u>53387</u>	<u>44009</u>	<u>نفقات جارية :</u>
- Wages And Salaries	18726	17709	17030	15143	- الأجور و الرواتب
- Goods And Services	12304	12916	12351	14725	- السلع و الخدمات
- Current Transfers	23702	32222	24006	14141	- تحويلات جارية
<u>Capital Expenditure:</u>	<u>35087</u>	<u>20773</u>	<u>24247</u>	<u>29837</u>	<u>نفقات رأسمالية :</u>
- Development	15533	12758	15231	18129	- نفقات انمائية
- Capital Transfers	14053	6156	6179	9110	- تحويلات رأسمالية
- Loans And Equity	5501	1859	2837	2598	- قروض و مساهمات
FINAL DIFICIT	17927	6833	30028	30746	العجز النهائي



15



الميزان التجاري
الواردات السلعية
الصادرات السلعية

المؤشرات الاقتصادية الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي
لسنة 2000

BASIC ECONOMIC INDICATORS
IN A.G.C.C. FOR YEAR 2000

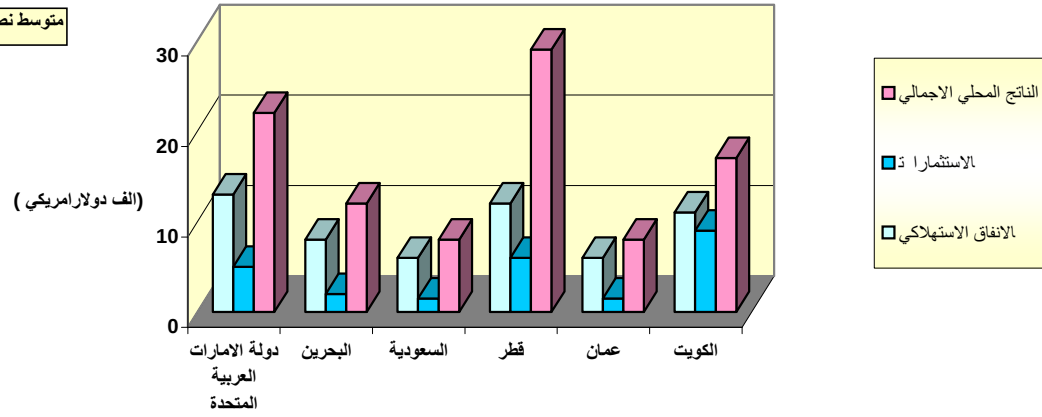
INDICATORS	دولة الكويت Kuwait	سلطنة عمان Oman	دولة قطر Qatar	المملكة العربية السعودية K.S.A	دولة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشرات
- Population (Thousands)	2228	2361	562	22033	689	3247	- عدد السكان (الف نسمة)
- Average Population Growth (%)	-2.0	1.6	0	3.2	3.6	7.0	- متوسط النمو السكاني (%)
- Population Density (Person / Km)	123	8	50	10	975	39	- الكثافة السكانية (فرد / كم)
- Percentage of Labour Force to Population (%)	54.9	27.3	57.8	32.3	41.2	58.8	- نسبة القوى العاملة إلى السكان (%)
- Per Capita Agriculture Product (Us. \$)	57	179	130	424	85	837	- متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)
- Fish Production (Th. Ton)	7.9	115.2	3.6	57.6	11.0	106.0	- إنتاج الأسماك (ألف طن)
- Crude Oil Production (Th. B. / D.)	1985	928	640	8095	183	2233	- إنتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- Crude Oil Reserves (Bill.B.)	96.5	5.5	4.5	262.8	0.2	97.8	- احتياطي النفط الخام (بليون برميل)
- Natural Gas Production (Bill.Cu.M./ Year)	9.6	11.6	31.1	49.8	11.8	50.3	- إنتاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب / سنة)
- Natural Gas Reserves (Bill.Cu.M.)	1480	829	11152	6054	110	6006	- احتياطي الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)
- Refineries' Production of Oil Products (Th.B. / D.)	690	93	62	1898	278	374	- إنتاج المصافي من المشتقات النفطية (ألف برميل / يوم)
-Capacity of Desalination Water (Mill.Cu.M./D.)	1.7	0.2	0.5	5.4	0.4	2.9	- الطاقة الانتاجية لمحطات تحلية المياه (مليون متر مكعب / يوم)
- Electric Energy Generates (Gigawatt / Hour)	30617	8915	9735	128400	6297	37700	- الطاقة الكهربائية المولدة (جيجاوات / ساعة)
- Energy Consumption Equivalent to Oil (Th.B. /D.)	303	98	172	1790	185	549	- استهلاك الطاقة (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)
- Per Capita Manufacturing Product (Us. \$)	1793	438	1606	712	1324	2915	- متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية (دولار أمريكي)
- Gross Domestic Product (Us.\$ Mn.)	37512	19663	16361	170710	7822	70246	- الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)
- Growth Rate in G.D.P. (%)	27.0	27.7	35.2	21.7	20.9	27.8	- متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)
- G.D.P. Per Capita (Us. \$ Th.)	16.8	8.3	29.1	7.7	11.4	21.6	- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
- Final Consumption Expenditure Per Capita(Us.\$ Th.)	10.7	6.2	12.3	4.7	7.5	12.8	- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)
- Inflation Rate (%)	1.8	-0.8	-1.0	-0.7	2.0	1.4	- معدل التضخم (%)
- Percentage to G.D.P.(%) :-							- النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) :-
* Mining & Quarrying Sector	48.5	49.6	58.7	42.5	28.6	33.9	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	10.7	5.3	5.8	9.2	11.7	13.5	* قطاع الصناعات التحويلية
* Construction Sector	2.0	1.5	3.4	8.0	3.6	6.5	* قطاع التشييد
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	5.8	11.5	5.5	6.1	10.2	10.6	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Transport, Storage & Communication Sector	4.7	6.1	3.4	5.6	7.2	6.7	* قطاع النقل والتخزين والاتصالات
* Government Services Sector	15.4	9.3	13.9	16.7	15.5	9.9	* قطاع الخدمات الحكومية
* Commodity Imports	20.3	25.6	20.9	17.8	56.9	49.8	* إجمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	52.2	56.2	57.3	46.1	72.9	70.9	* إجمالي الصادرات السلعية
* Total Deposits with Banks	68.4	34.1	60.7	40.6	66.6	57.1	* إجمالي الودائع المصرفية
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	11.2	15.2	20.2	16.5	17.2	23.2	* الاستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Final Consumption Expenditure	63.3	74.1	42.1	60.8	65.9	59.1	* الإنفاق الاستهلاكي النهائي
*Surplus or Deficit in Government Budget	10.6	-1.5	1.1	3.5	-5.4	-2.7	* الفائض أو العجز في الميزانية الحكومية

Source : - The Joint Arab Economic Report 2001
- Ministry of Planning - U . A . E
- Annul Statistical Report 2001 - OAPEC

المصدر : - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001
- وزارة التخطيط - دولة الإمارات العربية المتحدة
- التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2001 - الاوابك

بعض المؤشرات الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2000

متوسط نصيب الفرد في :



DRECASTS OF SOME ECONOMIC VARIABLES

توقعات بعض المتغيرات الاقتصادية

ECONOMIC VARIABLES	**2002	*2001	2000	المتغيرات الاقتصادية
- Population (000)	3754	3488	3247	- السكان (الف نسمة)
- Workers (000)	1990	1853	1736	- المشتغلون (الف مشغل)
- G.D.P. (Bill of Dh.)	256.9	248.3	258.0	- الناتج المحلي الأجمالي (بليون درهم)
- G.D.P. Non Oil Sectors (Bill.of Dh.)	187.1	178.7	171.3	- الناتج المحلي الأجمالي عدا قطاع النفط (بليون درهم)
- G.D.P. At Constant 1995 Prices (Bill.Of Dh.)	222.2	217.0	214.3	- الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1995 (بليون درهم)
- Per Capita National Income	60.0	62.3	70.5	- متوسط دخل الفرد (الف درهم)
- Gross Fixed Capital Formation (Bill.of.Dh.)	60.3	58.7	57.4	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بليون درهم)
- Final Consuption Expenditure (Bill.of.Dh.)	170.4	158.7	152.6	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي (بليون درهم)
- Commodity Exports (Bill.of Dh.)	173.7	171.3	183.0	- إجمالي الصادرات (بليون درهم)
- Commodity Imports (Bill.of Dh.)	138.5	133.1	128.6	- إجمالي الواردات (بليون درهم)
- Current Surplus Merchandise(Bill.of Dh.)	35.2	38.2	54.4	- الفائض في الميزان التجاري (بليون درهم)
- Inflation Rate(%)	2.8	2.1	1.4	- معدل التضخم(%)

* Preliminary Data

** Forecasts

* بيانات أولية

** توقعات